

Distr.: General  
3 December 2004  
Arabic  
Original: French



## رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى اتفاق أكرّا الثالث بشأن كوت ديفوار، الذي أبرم في أكرّا بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29)، وإلى رسائلي المؤرخة ١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/2004/667) و ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/716) و ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ (S/2004/748) و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/800) بشأن رصد الاتفاق.

وتجدون طيه التقريرين السادس والسابع لفريق الرصد الثلاثي الأطراف المنشأ بموجب اتفاق أكرّا الثالث، اللذين يغطيان الفترة من ١٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، والفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر المرفقين).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بإطلاع مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي أ. عنان

## المرفق الأول

[الأصل بالانكليزية]

### تنفيذ اتفاق أكرا الثالث

#### التقرير السادس لفريق الرصد

الذي يغطي الفترة من ١٥ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

#### أولا - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير عملاً باتفاق أكرا الثالث المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي يُطلب بموجبه من فريق الرصد الثلاثي الأطراف تقديم تقرير، كل أسبوعين، عن التطورات الرئيسية في عملية السلام في كوت ديفوار، وعمّا أُحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١٦ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

#### ثانيا - عرض عام

٢ - انقضى الموعد المحدد في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر دون بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو ما يبين فشل الأطراف في التقيّد بالإطار الزمني المقرر في اتفاق أكرا الثالث. وقد اتسم المناخ السياسي إلى حد خطير بتبادل الاتهامات والإهانات السافرة، وهو ما يزيد من حدة التوتر والقلق المتصاعدين بين السكان. بيد أن الأمل ما زال قائماً في ألا تتفاقم الأمور إلى درجة التوتر الشديد وتدهور إلى حد استئناف أعمال القتال بين طرفي الحرب الرئيسيين. وقد بُعث الأمل من جديد في أن تتمكن الأطراف الحيادية الخارجية المؤثرة من الضغط على الأطراف السياسية الفاعلة في كوت ديفوار، لا سيما الجبهة الشعبية الإيفوارية والقوات الجديدة، للتوصل إلى توافق سياسي في الآراء بعيداً عن الأزمة الحالية المتواصلة. وتبدو التطورات الإيجابية الأخرى المسجلة خلال هذه الفترة باهتة الصورة مقارنة بالطريق المسدود الذي ينخر عظم الوضع.

#### ثالثاً - التطورات في عملية السلام

٣ - أحرز تقدم ملموس على الرغم من العقبات الكبيرة التي تعترض طريق عملية السلام، لا سيما على صعيد التعاون بين القوات الوطنية الإيفوارية المسلحة والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة. وما زال الوضع العسكري مستقرًا، إذ لا تزال القوات العسكرية لدى

الطرفين تبدي التزامها بالتوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية. كذلك تستمر قوات الدفاع والأمن الإيفوارية والقوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة في التعاون بشأن مجموعة واسعة من المسائل العسكرية الصلة، بدءاً بمشاورات ضمن اللجنة الرباعية وانتهاء بمبادرات مشتركة لوضع طرائق عملية ميدانية لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤ - وبالرغم من التزامات الرئيس باغبو وغيره من القادة السياسيين الموقعين لاتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرا الثالث، لم تحقق عملية اعتماد الإصلاحات القانونية أي تقدم ملموس. ولم يتم التقيد بأي من الآجال الرئيسية المتفق عليها في اتفاق أكرا الثالث (وهي ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٤ لاعتماد النصوص التشريعية، و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لتعديل المادة ٣٥ المعنية بالرئاسة، و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج).

### الإجراءات في الجمعية الوطنية

٥ - افتتحت الدورة العادية الثانية للجمعية الوطنية رسمياً في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، وبدأت فعلاً إجراءاتها الموضوعية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ومن بين مختلف مشاريع التشريعات التي ستدرس خلال هذه الدورة، لا يُتوخى النظر إلا في أربعة مشاريع في ضوء اتفاق ليناس - ماركوسي. وقد طلب رئيس الجمعية الوطنية من حكومة المصالحة الوطنية عرض النصوص المتبقية على الجمعية الوطنية، إلا أن انعدام الثقة بين أعضاء الحكومة وحزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم أفضت باعتماد هذه النصوص إلى طريق مسدود.

### العملية الانتخابية

٦ - لم تتوافر بعد الشروط اللازمة لتنظيم الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. ولم تتخذ بعد أهم القرارات المتعلقة بتنظيم وتشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة كما هو منصوص عليه في اتفاق ليناس - ماركوسي، بما في ذلك إعداد قوائم انتخابية وتحديد هوية الناخبين على نحو موثوق. وقد شارف الوقت المحدد لتنظيم انتخابات عادلة ومفتوحة وشفافة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وفي ظروف مقبولة، على الانتهاء، وهو عامل يعتبر جوهرياً للتغلب على الأزمة الحالية. وبانتظار إعادة تشكيل اللجنة الانتخابية المستقلة، أرسلت بعثة لتقييم الانتخابات تابعة للأمم المتحدة إلى أبيدجان في الفترة من ١٣ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، بهدف استعراض المهام الفنية المتعلقة بتنظيم الانتخابات وتقديم اقتراحات لتسريع البدء في العملية الانتخابية. وقد أجرت البعثة مشاورات موسعة مع

الحكومة والسلطات الانتخابية والأحزاب السياسية وممثلي المجموعة الدولية، لا سيما الأطراف في مجموعة الجهات المانحة الذين تعهدوا بتقديم المساعدة المالية أو المادية. وقد قدمت البعثة توصيات ترمي إلى تعويض ما ضاع من الوقت وكسب ثقة الأحزاب السياسية في نفس الوقت. بيد أن الكثير ما زال متوقفاً على التوصل في مرحلة مبكرة إلى توافق سياسي في الرأي بشأن تشكيلة اللجنة الانتخابية المستقلة، وهي المؤسسة الوطنية الأولى المسؤولة عن الترتيبات الانتخابية.

### نزع سلاح الحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم

٧ - كان من المقرر، وفقاً لاتفاق أكرال الثالث، أن تبدأ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ولم يتسن التقيد بالموعد المحدد بسبب الخلافات السياسية. فمن جهة، أعلنت القوات الجديدة رسمياً عن معارضتها لنزع السلاح ولم يتم تنفيذ الإصلاحات السياسية التي ينص عليها اتفاق أكرال الثالث تنفيذاً كاملاً. ومن جهة أخرى، وبعد مشاورات عديدة مع الأحزاب السياسية، اقترح الرئيس باغبو البدء في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الجزء الشرقي من البلاد، قبل عرض تعديل للمادة ٣٥ المتعلقة بحق الترشح لرئاسة الجمهورية على الجمعية الوطنية، وقبل إخضاع التعديل لاستفتاء عام.

٨ - أفضى الموقفان المتضادان إلى طريق مسدود، وكان لذلك أثر سلبي على عملية السلام، كما زاد من التوتر الأمني والسياسي. وقد اعتُبر بدء نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة الشرقية، وبخاصة في بلدي بونا (في الشمال، ضمن المنطقة التي تسيطر عليها القوات الجديدة) وبوندوكو (في الجنوب، ضمن المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة) حلاً وسطاً مقبولاً ورمزياً على الصعيدين العسكري والسياسي. فمن الناحية العسكرية يوجد في المنطقة عدد ضئيل من المقاتلين التابعين لكل من القوتين (٧٠٠ مقاتل من القوات المسلحة الوطنية في كوت ديفوار و٨٠٠ مقاتل من القوات المسلحة التابعة للقوات الجديدة). ومن الناحية السياسية يمكن لكل قوة أن تنسحب من العملية في حال الإحلال بالالتزامات المشتركة.

٩ - ومن الناحية المالية، وفرت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أموالاً لبدء العملية في المنطقة الشرقية. وقد ساهمت الحكومة الفرنسية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ مليون يورو لتمويل مجموعة مكونات شبكة الأمان الخاصة بمرحلة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، في غياب التمويل من البنك الدولي الذي تم تعليقه بانتظار بدء المفاوضات. ويسود شعور بأن البدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة

الإدماج سيعزز الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد، بما في ذلك قرض من البنك الدولي لتمويل المراحل الباقية.

١٠ - بيد أن هناك صعوبات من الناحية الفنية. ففيما اكتملت عملية إصلاح مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في المنطقة الجنوبية، إلا أن المواقع في المنطقة الشمالية لم تخضع لأي إصلاحات بعد بسبب الاحتجاج السياسي من القوات الجديدة التي رفضت التصريح بالعمل في المواقع والسماح بالوصول إليها. وقد جرى تأمين المعدات، وكذلك المتطلبات اللوجيستية، ويمكن نشرها بسرعة. وأنشأت اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل لجنة للتخطيط (بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات أخرى) وضعت جميع الخطط والمشاريع التي تتيح تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وفق معايير وشروط مقبولة.

## رابعاً - حقوق الإنسان

١١ - ما زال الوضع المتدهور لحقوق الإنسان في كوت ديفوار يشكل شاغلاً هاماً للمعنيين بهذا الأمر. ولا تزال هناك تقارير عن خروقات فاضحة تُرتكب في جميع أنحاء البلد، وفي المناطق التي تسيطر عليها القوات الحكومية والقوات الجديدة، وكذلك في منطقة الثقة. وتشمل هذه الخروقات عمليات الإعدام الموحزة والقتل دون محاكمة، والتعذيب، والاعتصاب، والاختفاء القسري، والتوقيف التعسفي، والاحتجاز غير المشروع والحبس الانفرادي، وتدمير المنازل وغيرها من الممتلكات.

١٢ - من المتوقع أن يفضي الوضع المتوتر الناجم عن عدم تقيّد الحكومة والقوات الجديدة بالمواعيد المحددة لتنفيذ الإصلاحات السياسية والدستورية وبرنامج نزع السلاح، التي أُتفق عليها في إطار إعلان أكرا الثالث، إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان في كوت ديفوار.

١٣ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، قامت لجنة التحقيق الدولية المنشأة بموجب اتفاق ليناس - ماركوسي للتحقيق في جميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، المرتكبة في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بتقديم تقريرها إلى مفوضية حقوق الإنسان كي تحيلها إلى الأمين العام وليدرسه مجلس الأمن. وستعمم التقارير بعد عملية التجهيز اللازمة. ويتوقع أن يسفر نشرها عن قدر كبير من السخط وردود الفعل المتحيزة.

## خامسا - خاتمة

١٤ - إن استمرار الوضع المتأزم يستدعي أن يتدخل رؤساء الدول الذين حضروا اجتماع أكرا الثالث الرفيع المستوى، والذين يعتبرون الكفلاء الأخلاقيين لاتفاق أكرا الثالث، وأن يمارسوا الضغوط على جميع الأطراف السياسية الإيفوارية. وقد يرغب مجلس الأمن في توجيه رسالة واضحة وصارمة أخرى لحث الأطراف السياسية الإيفوارية على الوفاء بالتزامها الفعلي بعملية السلام في كوت ديفوار.

وقَّعه بالنيابة عن الفريق  
السفير راف أويكوي  
الرئيس

## المرفق الثاني

[الأصل بالانكليزية]

### التقرير السابع لفريق الرصد

الذي يغطي الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

#### أولا - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير عملاً باتفاق أكرّا الثالث المبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي يُطلب بموجبه من فريق الرصد الثلاثي الأطراف تقديم تقرير، كل أسبوعين، عن التطورات الرئيسية في عملية السلام في كوت ديفوار، وعما أُحرز من تقدم في تنفيذ اتفاق أكرّا الثالث. ويغطي هذا التقرير الفترة من ١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

#### ثانيا - عرض عام

٢ - اتسمت الفترة التي يستعرضها التقرير بحدوث عمليات عسكرية شملت القوات المسلحة الوطنية في كوت ديفوار وقوة ليكورن. وقد أسفر ذلك عن تعطيل الجهود في الوقت الحالي، بل وأجهزت حتى على الأمل المتضائل في استئناف الحوار بين الأطراف في عملية السلام، وزاد الأمور تعقيدا ظهور بُعد جديد في العلاقات بين كوت ديفوار وفرنسا التي لم تعد طرفا محايدا في نظر كوت ديفوار. وبالتالي، وحتى يعود الوضع إلى حالته الطبيعية، سيبدو الدور الذي تقوم به قوة ليكورن مثارا للشك في نظر القيادة العسكرية الوطنية، سواء على الصعيد الثنائي أو على صعيد الدور الداعم المتعدد الأطراف الذي تقوم به قوة ليكورن بالشراكة مع قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في ميدان حفظ السلام. وإثر موجات الصدمة الأولى الناجمة عن تفجر أعمال القتال العسكرية، تلوح اليوم بوادر خطوات دبلوماسية وسياسية من جانب السلطات في كوت ديفوار وفي فرنسا لتهدئة الوضع باسم المصلحة العليا للعلاقات التاريخية العميقة التي تربطهما. وقد كان من شأن اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بالإجماع، والتأييد السياسي الذي حظي به من الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال قمة أبوجا المصغرة المعقودة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أن وجّه رسالة واضحة لجميع الأطراف السياسية الإيفوارية. ويؤمل أن تتعاون هذه الأطراف فيما بينها بقدر أكبر في الوقت الحاضر لإخراج البلد من الأزمة. وقد أشار بيان صادر عن الرئيس باغبو إلى أنه لن يقوم بأي عمل يعوق عملية السلام، لكنه يأمل أن يشهد تنفيذ عملية نزع السلاح

وتوحيد البلاد. وقد رحبت القوات الجديدة بقرار مجلس الأمن، لكنها كررت التأكيد على شروطها المسبقة المعهودة بشأن إجراء إصلاحات تشريعية قبل البدء بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

### ثالثا - التطورات في عملية السلام

٣ - عُقدت جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وغاب عنها رئيس الوزراء الذي أفيد بأنه كان في إجازة، ووزراء المعارضة التابعين لمجموعة السبعة الماركوسيين، فيما حضرها رئيس الدولة ووزراء الجبهة الشعبية الإيفوارية وحزب العمل الإيفواري والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، اعتمد مجلس الوزراء ثلاثة نصوص تشريعية، وتعلق بالنظام الخاص بوسائل الإعلام، وقانون الجنسية، والقانون الأساسي المتعلق بإجراء استفتاء في عام ٢٠٠٥.

٤ - وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت القوات الوطنية المسلحة في كوت ديفوار سلسلة من الغارات الجوية التي استهدفت مواقع القوات الجديدة في بواكي وكوروغو وفافوا وسيغلا ومان. وكان الهدف المعلن لهذه المهمة نزع سلاح القوات الجديدة بالقوة عبر تدميره وإعادة توحيد البلاد، وفي ذلك حرق واضح من جانب القوات المسلحة الوطنية لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٣.

٥ - وأثناء اليوم نفسه في أبيدجان، منع توزيع صحف المعارضة والصحف المناصرة للقوات الجديدة في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. كما توقفت محطات الإذاعة الدولية راديو فرانس انترناسيونال والبي بي سي وأفريقيا ١ عن الإرسال بعد تخريب محطات الإرسال على الموجة FM. ووفقا لمصادر عسكرية، فقد كانت هذه الأعمال تدابير احتياطية أُخذت بموازاة العمليات العسكرية في الميدان. وفي اليوم نفسه، احتلت العناصر العسكرية التابعة لرئاسة الجمهورية مباني شبكة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية، وأقالت مديرها ليحل محله مستشار الرئيس لشؤون الاتصالات ونائب الأمين العام السابق لشبكة الإذاعة والتلفزيون الإيفوارية. وكان الهدف من ذلك، كما أعلن رسميا، "السيطرة على تدفق المعلومات خلال الحرب".

٦ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، ضربت قاعدة لقوة ليكورن في بواكي، وأفيد بمقتل ستة جنود فرنسيين وموظف إعانة أمريكي، وإصابة ثلاثة وثلاثين بجراح. وردت قوة ليكورن بتدمير أسطول القوات الجوية الإيفوارية في مرابضه بياوسوكرو وأبيدجان. وحدثت اشتباكات بين قوة ليكورن والقوات المسلحة الوطنية في بور - بوي. كما قامت مظاهرات



عنيفة دبرتها جماعة الوطنيين الشباب، واتخذت ملامح تعبئة شعبية ضد قوة ليكورن والرعايا والشركات الفرنسية. وانتشرت هذه المظاهرات خارج أبيدجان إلى ياماسوكرو وسان بيدرو وغانيوا. وأصبح الوضع العسكري والأمني شائكا ومضطربا للغاية، وقد نجم ذلك إلى حد ما عن التمرکز الاستراتيجي للقوات الفرنسية من أجل حفظ القانون والنظام، لا سيما في الشمال وفي أبيدجان. ونُشرت القوات والدبابات الفرنسية في المطار، وفي قاعدة بيما العسكرية الفرنسية، وعند فندق إيفوار، وحول القصر الرئاسي في كوكودي. وخرجت إلى الشوارع جموع غاضبة من الوطنيين الشباب والموالين لباغبو تحنها على ذلك تقارير عن إحباط انقلاب للإطاحة بالرئيس باغبو وزعزعة استقرار البلاد. وكانت هناك تعبئة محمومة للجماهير، وأدت المواجهة بين الجموع والقوات الفرنسية إلى مقتل عدد من الإيفواريين وإصابة آخرين بجراح.

٧ - وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، ظهر الرئيس باغبو على شاشة التلفاز لتبرير هجمات القوات المسلحة الوطنية ضد المتمردين في شمال البلاد. وقال في خطابه إنه ظل يؤمن على الدوام بوجود حل سلمي وإن المتمردين لم يتبعوا طريق العقل، وأعرب عن أسفه لأعمال العنف التي وقعت في نهاية الأسبوع، ودعا إلى التزام الهدوء. وأشار إلى أن الغاية من عملية السلام هي وضع حد للأزمة من خلال تنظيم انتخابات بحلول الموعد الدستوري المقرر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٨ - وفي إعلان صدر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أفادت قوات الدفاع والأمن الإيفوارية بتكبيدها خسائر جمة في المعدات العسكرية وهي:

- تدمير طائرتين من طراز سوخوي
- إصابة طائرتي سوخوي بأضرار
- تدمير طائرتي هليكوبتر من طراز MI-24
- إصابة طائرة هليكوبتر من طراز MI-24 بأضرار
- تدمير طائرة هليكوبتر من طراز MI-8
- تدمير طائرة هليكوبتر من طراز PUMA
- إصابة طائرة من طراز Predator بأضرار
- تدمير مدرعة مضادة للطائرات ضمن محيط القصر الرئاسي في أبيدجان

- ٩ - ووفقا لما ذكرته قوات الدفاع والأمن الإيفوارية، فإن تدمير ليكورن للقوة الجوية الإيفوارية يشير إلى تعمدتها إضعاف قواتها بما يخدم مصلحة التمرد. وعلى الصعيد البشري، أشارت التقارير العسكرية إلى ما يلي:
- في أبيدجان، الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر: أفيد عن جرح ٥٧٤ ومقتل ٢٤ شخصا من بينهم دركي واحد.
- في ياموسوكرو: أصيب خمسة مدنيين بجراح في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء عملية تدمير طائرة السوخوي في المطار وطائرات الهليكوبتر في القصر الرئاسي؛
- في دويكوي وديبولي: قُتل ٨ أشخاص (٣ عسكريين، وشرطي واحد، و ٣ مدنيين، وعسكري مفقود) إثر الهجوم الذي قامت به عناصر قوة ليكورن في منطقة الممر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- في تيبيسو: جرح عدد من المدنيين في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛
- في سينفرا: أصيب مدنيان بجراح إثر الهجوم الذي قامت به قوات ليكورن في منطقة الممر في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.
- ١٠ - ومن جانب الحكومة، وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ وفقا للمصادر الطبية، أصدرت وزارة حقوق الإنسان تقديرات عن سقوط ما يقرب من ٥٤ قتيلا و ٢٠٠ جريح في أبيدجان ودويكوي وغيسابو وتيبيسو وسينفرا وياموسوكرو، ومناطق مختلفة. كما أفاد وزير حقوق الإنسان بوقوع أعمال تخريب وسلب خلال المظاهرات المختلفة.
- ١١ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر الرئيس باغبو إجراء تغييرات في المناصب العليا للقوات المسلحة الوطنية في كوت ديفوار. وعلى الرغم من التأكيدات الصادرة عن الحكومة بخلاف ذلك، فقد فسرت بعض شرائح الجمهور هذه التغييرات على أنها عقوبات أوقعت بالقيادة العليا لفشلها في أداء المهمة العسكرية المتمثلة في إعادة توحيد البلاد بالقوة. ولم يتوصل بعد إلى تقييم أثر هذه الخطوة على معنويات العسكريين.

#### المبادرات الدبلوماسية لإيجاد حل سياسي للأزمة

- ١٢ - اتخذ رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي ورئيس نيجيريا أولسيغون أوباسانجو مبادرات دبلوماسية في محاولة لإبرام اتفاق سلام بين أطراف النزاع في كوت ديفوار. وعقد الرئيس أوباسانجو اجتماع أزمة بشأن كوت ديفوار في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أوكلت على إثره إلى رئيس جنوب أفريقيا تابو مبيكي، بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي، مهمة اللقاء بالرئيس لوران

باغبو في التاسع من الشهر نفسه. وإثر الاجتماع، قدم الرئيس باغبو ضمانات عن استعدادة لوقف القتال واتباع ذلك بترع السلاح وإعادة توحيد الأراضي الوطنية واعتماد الإصلاحات التشريعية ذات الصلة المقررة في اتفاق أكرأ الثالث.

١٣ - وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، عقدت في أبوجا قمة مصغرة للاتحاد الأفريقي دامت يوما واحدا، استضافها الرئيس أولسيغون أوباسانجو، رئيس الاتحاد الأفريقي، وحضرها خمسة رؤساء دول آخرون من غانا وتوغو وبوركينا فاسو والسنغال وغابون. حضرها أيضا السيد علي التريكي، ممثلا عن الرئيس الليبي معمر القذافي؛ والبروفسور مامادو كوليبالي، رئيس الجمعية الوطنية في كوت ديفوار، ممثلا للرئيس لوران باغبو، وكذلك رئيس لجنة الاتحاد الأفريقي؛ والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وممثله الخاص في كوت ديفوار؛ والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار. وبعد استعراض للوضع المشتعل في كوت ديفوار، أعرب رؤساء الدول عن قلقهم بشأن الوضع المتفاقم الذي أسفرت عنه العمليات العسكرية من جانب القوات الوطنية المسلحة وقوات ليكورن، كما ركزوا على مشكلة تكديس الأسلحة وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة عبر الحدود. ووفقا لاعتقادهم، فإن هذا التطور قد تكون له آثار مضرّة بالأمن والاستقرار السياسي في المنطقة دون الإقليمية. وأوصوا لهذه الأسباب بأن يفرض مجلس الأمن حظرا فوريا على بيع الأسلحة إلى كوت ديفوار، في سياق العقوبات المعتمز فرضها عليه. وأعاد رؤساء الدول التأكيد على التزامهم باتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرأ الثالث، وطلبوا من جميع الأطراف الإيفوارية الوفاء بواجباتها. وقد أحييت توصياتهم إلى مجلس الأمن الذي قبلها.

١٤ - كان لاعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) وصدوره في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ صدى هام في المناخ السياسي الإيفواري. وكما هو متوقع، فقد استقرت الأطراف السياسية القرار وفقا لاستشرافات سياسية مختلفة. واستمر تبادل الاتهامات، لا سيما بين الطرفين المتنازعين، أي الجبهة الشعبية الإيفوارية والقوات الجديدة، اللذين أعادا تكرار تفسيراتهما المعهودة للواجبات المترتبة عليهما وفقا لاتفاقي ليناس - ماركوسي وأكرأ الثالث. وبصرف النظر عن المواقف والتصريحات السياسية المعلنة، فإن الأطراف السياسية الإيفوارية تعي الآثار الضارة المترتبة عليها جراء العقوبات التي يعتمز مجلس الأمن فرضها بدءا من ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

١٥ - وفي هذه الظروف، تبدو التطورات الجارية وكأنها تشير إلى وجود اقتراحات مختلفة لدى الأطراف السياسية لاستئناف الحوار والمفاوضات.

## رابعاً - التطورات في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان

١٦ - كان من شأن القتال الدائر بين القوات الوطنية المسلحة في كوت ديفوار وقوة ليكورن أن حجب عن الأنظار ما حدث من تطورات في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان.

١٧ - ونتيجة لأعمال الشغب، أعلن الصليب الأحمر الإيفواري عن تقديمه مواد طبية وأدوية لحوالي ٢٥٠ جريح في المستشفى الرئيسي في كوكودي، وأنه عالج قرابة ٩٧٩ ٢ شخصاً من الجرحى أو ممن أصيبوا بإصابات أخرى خلال الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٨ - وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتروح قرابة ١١ ٠٠٠ إيفواري إلى مقاطعة نيمبا في ليبريا، لكن هذا التروح كان خطوة وقائية، أكثر منه نتيجة مباشرة لأعمال القتال الدائرة. وقد وصل الإيفواريون إلى ليبريا عبر ١٢ نقطة دخول على الأقل، تتوزع على طول الحدود النائية نسبياً وبالغ طولها ٤٥ كيلومتراً، وغالبا ما عبروا النهر الحدودي في قوارب صغيرة. ومن سوء الحظ أن أعمال الرصد التي تقوم بها المفوضية قد سارت ببطء نتيجة بعد المنطقة وسوء حالة الطرق، حيث أن غالبيتها غير سالكة بالسيارة. وقد أرسلت وكالات الإغاثة أفرقة على الدراجات النارية للوصول إلى اللاجئين في المناطق التي يتعذر الوصول إليها. واستخدمت طائرات الأمم المتحدة العمودية لنقل مواد الإغاثة العاجلة جواً إلى بوتو التي حلت فيها غالبية القادمين الجدد.

١٩ - وقد تمكّن برنامج الأغذية العالمي من استئناف بعض عملياته في كوت ديفوار بعد بضعة أيام من اضطرابه لتعليق معظم مشاريع المساعدة الغذائية بسبب موجة القلاقل التي اجتاحت البلاد. ووصلت مساعداته الغذائية إلى أكثر من ١٥ ٠٠٠ لاجئ ونازح التجأوا إلى معسكرات في غيغلو وتابو. وواصلت هذه الوكالة تقديم المساعدة لآلاف الأطفال والحوامل الذين يعانون من سوء التغذية، في مراكز الإطعام العلاجي المنتشرة في أنحاء كوت ديفوار.

٢٠ - في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أي قبل بضعة أيام من استئناف أعمال القتال، توقف إمداد المناطق الشمالية من البلد بالماء والكهرباء. وأعيد الإمداد لفترة وجيزة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، لكنه انقطع مرة أخرى في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وكلف سكان هذه المناطق مشقة هائلة. ووفقاً لبيان صدر عن القوات الجديدة في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، فإن جميع المراكز الصحية في المناطق الغربية والشمالية والوسطى والشمالية الشرقية لم تزود بالماء والكهرباء، وهو ما أسفر عن وفاة ٣٠٠ شخص تقريباً لعدم توافر العناية الطبية. وقد أفيد عن هجوم بعض عناصر القوات الجديدة على قريتين (إحدهما

في الشمال والأخرى في منطقة الثقة) لمعاقبة القرويين الذين يُزعم أنهم ساندوا عمليات التسلل التي قامت بها القوات المسلحة الوطنية في كوت ديفوار داخل منطقة الثقة خلال الأزمة الأخيرة.

٢١ - يضاف إلى ذلك أن القوات الجديدة أفادت عن مقتل حوالي ٨٥ شخصا (أغلبهم من النساء والأطفال)، من بينهم سبعة مقاتلين، وذلك في أعقاب الهجمات التي قامت بها القوات المسلحة الوطنية على مواقع القوات الجديدة في ٤ و ٥ و ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

٢٢ - ووفقا لوزارة الخارجية الفرنسية، أعيد قرابة ٨ ٥٠٠ شخصا أجنبيا إلى أوطانهم جوا، وكان من بينهم ٧ ٢٠٠ مواطن فرنسي. وكخطوة وقائية، قامت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في كوت ديفوار بإحلاء بعض موظفيها مؤقتا. وبدورها قامت البعثات الدبلوماسية في أبيدجان بإحلاء بعض موظفيها لفترة مؤقتة.

## خامسا - خاتمة

٢٣ - إن استئناف أعمال القتال المسلح قد عقد المبادرات الجارية لإيجاد مخرج من الأزمة الإيفوارية، إن لم نقل أنه أطاح بها. ويبدو اليوم أن مناخ بناء الثقة قد أصابه تلوث شديد. وتنطوي مزاعم مناصري الطرفين الأساسيين على سيل من الاتهامات المبررة، مما يزيد من "تطرف" أو "تناقض" مواقفهما. ويسيطر الارتباك على مناخ المفاوضات رغم أن أنباء المشاورات والمسااعي الحميدة ربما تكون أحييت الأمل في التوصل إلى حل وسط. ولا تلوح في الأفق إشارات حل واضحة. وبالتالي لا يسع المرء إلا اللجوء إلى قرار مجلس الأمن ١٥٧٢ (٢٠٠٤) آملا أن يفلح مضمونه في إيقاظ الأطراف السياسية الإيفوارية كي تعي أخيرا مسؤوليتها عن أي تقاعس عن التقيد بخطة الطريق إلى السلام في كوت ديفوار.

٢٤ - وفي الوقت نفسه، يجب أن تستمر جهود الوساطة بهدف الحث على استئناف الحوار وعلى استئناف حكومة المصالحة الوطنية لأنشطتها كاملة. وفي هذا الصدد فإن مهمة الرئيس تابو مبيكي كوسيط سلام مفوض من الاتحاد الأفريقي تستحق دعما دوليا قويا.

وقعه بالنيابة عن الفريق  
(توقيع) السفير راف أويكوي  
الرئيس  
أبيدجان، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤